الاتحاد الجمركي بين النظرية والتطبيق (مع إشارة خاصة لتجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية)

الأستاذ الدكتور: زكريا عبدالحميد محمد باشا

البحوث

الاتحاد الجمركي بين النظرية والتطبيق (مع إشارة خاصة لتجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية)

أ. د. زكريا عبدالحميد محمد باشا(*)

الملخص:

يمثل الاتحاد الجمركي شكلا من أشكال التكتلات الاقتصادية التي تلجأ إليها مجموعة من الدول المتجاورة التي ترتبط فيما بينها باتفاقيات اقتصادية تهدف إلى زيادة التعاون والتنسيق بين اقتصاداتها. ويساعد الاتحاد الجمركي أعضاءه من الدول على التعامل مع العالم الخارجي بتكتلاته المختلفة بصورة موحدة مما يحقق الكفاءة والندية في هذه التعاملات.

وتتناول هذه الورقة الجوانب المختلفة لإقامة الاتحاد الجمركي: المتطلبات – الأسس النظرية – بعض التجارب الدولية السابقة، مع إشارة خاصة للاتحاد الجمركي الخليجي وكيفية الاستفادة من الدروس المستخلصة من أهم التكتلات الدولية المعروفة.

المقدمة:

ظهر في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية توجه دولي عام لتحرير التجارة الخارجية الدولية وتخفيف العوائق والقيود والحواجز التجارية وإزالتها بين الدول. وقد تمت صياغة بنود الاتفاقية العامة للجمارك والتجارة «الجات» General Agreement on Tariffs and Trade بما يتفق مع هذا التوجه العالمي لتخفيض الحواجز التجارية. كما ظهرت اتفاقيات إقليمية لتخفيف القيود التجارية بين دول كل إقليم، والتي سميت باتفاقيات التجارة التفضيلية أو التمييزية Preferential or Discriminatory Trade والتي عادة تتم بين الدول المتجاورة أو الأقاليم التي تسعى إلى تحرير التجارة بينها. ويوجد في الوقت الحاضر ٢٠ اتفاقية تفضيلية تقريباً تجمع ١٢٠ دولة تشكل معاملاتها التجارية ٨٠٪ تقريباً من التجارة العالمية.

(*) باحث علمي أول، إدارة الاقتصاد التقني، معهد الكويت للأبحاث العلمية، دولة الكويت.

ويمكن في ضوء الواقع الحالي للتجارة الدولية تقسيم الاتفاقيات التجارية بوجه عام إلى اتفاقيات تهدف إلى إنشاء مناطق تجارة حرة Free Trade Area (FTA) مثل اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (NAFTA)، أو إنشاء اتحادات جمركية (CU) مثل المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA) واتفاقية (CER) بين أستراليا ونيوزلندا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن منطقة التجارة الحرة تحافظ على العوائق التجارية مع الدول خارج المنطقة كما كانت عليها في السابق، في حين يقوم الاتحاد الجمركي بتشكيل حواجز تجارية موحدة وفرضها بين الدول الأعضاء من جهة وبين العالم الخارجي من جهة أخرى.

والاتحاد الجمركي هو اتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه تبني هيكل موحد للتعريفة الجمركية التي يتم فرضها على السلع المستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة، وخلق منطقة تجارة حرة مفتوحة ضمن نطاق دول أعضاء الاتحاد فقط.

وقد تعددت الدراسات التي تناولت الجوانب الاقتصادية النظرية لإنشاء الاتحادات الجمركية، وانقسمت تحليلات النظر ووجهاته بين مؤيد ومعارض. إذ يرى المعارضون مثل Lang and Hines (1993)، أن التكتلات والحواجز الجمركية تحد بدرجة ما من حرية التجارة التي يمكن عند توفرها أن تؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي بين الدول وبالتالي زيادة الثروة ومستوى الرفاه العالمي.

أما المؤيدون لإجراءات حماية التجارة بصورة ودرجات مختلفة مثل Cott (1992)، فيرون أن تحرير التجارة الدولية ينجم عنه مشاكل بيئية، ويؤدي إلى توزيع غير عادل للتشغيل، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء داخل الدولة الواحدة من جهة وبين الدول وبعضها البعض من جهة أخرى.

وتعد إقامة الاتحاد الجمركي الخليجي من القضايا الملحة التي طال انتظار تنفيذها، وأصبحت في الوقت الحاضر مطلباً ضرورياً لزيادة الترابط والتعاون بين دول المجلس، وللتعامل مع العالم الخارجي بتكتلاته المختلفة وفي مقدمتها السوق الأوروبية المشتركة بصورة موحدة مما يحقق الكفاءة والندّية في هذه التعاملات.

وتتناول هذه الورقة موضوع الاتحاد الجمركي بجوانبه المختلفة: المتطلبات، الإطار النظري، التجارب الدولية السابقة، مع إشارة خاصة للاتحاد الجمركي الخليجي وكيفية الاستفادة من الدروس المستخلصة من أهم التكتلات الدولية المعروفة.

متطلبات إنشاء الاتحاد الجمركي:

يمكن بوجه عام إيجاز أهم متطلبات إنشاء اتحاد جمركي فيما يلي:

١ – حرية انتقال السلع ذات المنشأ الوطني داخل الاتحاد.

٢ – تقليص الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء أو إلغاؤها.

٣ – فرض تعريفة موحدة بين دول الاتحاد من جهة وبين العالم الخارجي من جهة أخرى.

٤ – معاملة جميع منافذ دخول السلعة الأجنبية كمنفذ واحد من حيث الإجراءات القانونية والإدارية والمالية بغض النظر عن بلد الدخول.

٥ – تقليص القيود الكمية بين الدول الأعضاء كحصص الاستيراد أو التصدير.

٦ – حرية انتقال العمالة ورأس المال بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

٧ – تنمية وسائل الاتصال والمواصلات البينية داخل إقليم الاتحاد وتطويرها.

٨ – توحيد القواعد العامة وتنظيمها للمنافسة الداخلية بين دول الاتحاد، وقوانين الأنشطة الاقتصادية بالإنتاج والتملك والدعم والمساعدات المؤسسية.

٩ – تجانس السياسات الاقتصادية والنقدية للدول الأعضاء.

١٠ – التوجه نحو تبني سياسات متشابهة أو متماثلة في مجالات التعليم العام والمهني.

وعموماً يتوفر لدول مجلس التعاون الخليجي معظم المتطلبات السابقة بموجب بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، مثل حرية انتقال السلع ذات المنشأ الوطني بين دول المجلس بدون رسوم جمركية – تجانس السياسات الاقتصادية والنقدية وتشابه النظم التعليمية – حرية انتقال رأس المال الخليجي بين دول المجلس – عدم وجود قيود تمنع انتقال العمالة بشكل عام والخليجية بشكل خاص إذا ما توفرت الرغبة والفرصة المناسبة. كما سيتم توفير متطلبات أخرى وإقرارها من خلال الإجراءات التأسيسية للاتحاد الجمركي، مثل التعريفة الموحدة – المنفذ الواحد – توحيد القواعد العامة وتنظيمها للمنافسة الداخلية بين دول الاتحاد، وقوانين الأنشطة الاقتصادية بالإنتاج والتملك والدعم والمساعدات المؤسسية.

فوائد وتكاليف الاتحاد الجمركي:

لقد ركزت أدبيات النظرية الاقتصادية على أثرين مهمين لتكوين الاتحاد الجمركي، وهما أثر التحويل التجاري Trade Diversion وأثر الخلق التجاري Trade Creation (Kkrugman and Obstfeld, 1988). ويتمثل أثر «التحويل التجاري» في خفض مستوى الرفاه العالمي، وذلك بعد إلغاء دور التميز الطبيعي النسبي للدولة التي تنتج السلعة بأقل تكلفة على مستوى العالم، وذلك عن طريق الاستيراد من الدولة العضو في الاتحاد الجمركي والأعلى كلفة في إنتاج السلعة بدلاً من الدولة ذات الميزة النسبية. ويمثل أثر «التحويل التجاري» عنصر تكلفة لإنشاء الاتحاد الجمركي، في حين يعد أثر «الخلق التجاري» زيادة في مستوى الرفاه العالمي، وذلك بسبب زيادة التجارة التنافسية بين الدول الأعضاء في الاتحاد، زيادة الإنتاج ومستويات الدخول مما يؤدي إلى زيادة وارداتها من خارج دول الاتحاد.

ويكون أثر التحويل التجاري هو الغالب في حالة فرض تعريفة جمركية عالية، وفي حالة التعريفة المنخفضة يكون أثر الخلق التجاري هو الأكبر.

ويمكن توضيح أثر الخلق التجاري بالمثال الافتراضي التالي:

نفرض وجود اتحاد جمركي بين دولتين، يتم بموجبه إزالة التعريفة الجمركية (tt) بينهما، وبذا تصبح المنطقتان A وB (خسارة المنتج والمستهلك في حالة وجود التعريفة بين الدولتين قبل إنشاء اتحاد جمركي) مكاسب داخلية نتيجة قيام الاتحاد الجمركي وإزالة التعريفة الجمركية بين دولتي الاتحاد. (شكل ١) التالي.

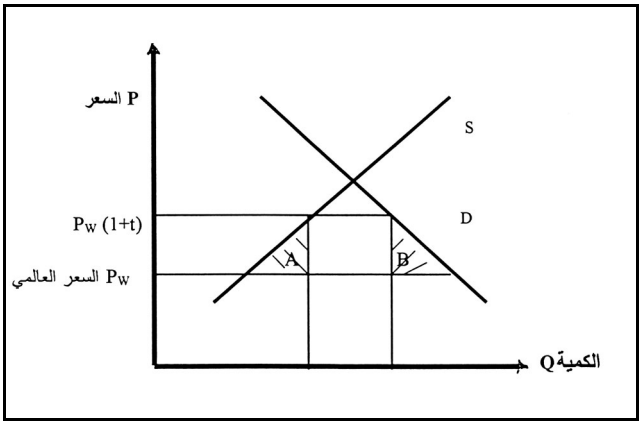

شكل رقم (١) أثر الخلق التجاري

أما أثر التحويل التجاري فيمكن توضيحه كالتالي:

بافتراض عدم كفاءة الدولة العضو في الاتحاد الجمركي في إنتاج سلعة ما، أي إن سعر تكلفة الإنتاج PM يزيد عن السعر العالمي Pw، فعند فرض التعريفة على جميع الدول أي $Pm(1+t)$ و $Pw(1+t)$ فإن الدول الأعضاء ستقوم بالاستيراد من السوق العالمي بسعر $Pw(1+t)$ بدلاً من الاستيراد من الدولة العضو بالاتحاد حيث الأسعار أعلى $Pm(1+t)$.

ونفرض ظهور اتحاد جمركي بين مجموعة دول وإلغاء التعريفة الجمركية بين هذه الدول الأعضاء فقط فيصبح لدينا سعر الاستيراد من الدول الأعضاء أقل من سعر الاستيراد العالمي أي من الدول خارج الاتحاد $P_w(1+t) > P_m$، بمعنى أن الاتحاد الجمركي يؤدي إلى تحويل التجارة من الدول الخارجية إلى الدول الأعضاء وكسب مرتجع ممثلاً بمجموع المنطقتين C و D، وخسارة لم تغط ممثلة بمجموع المنطقتين E و F كما هو موضحاً بالشكل (٢):-

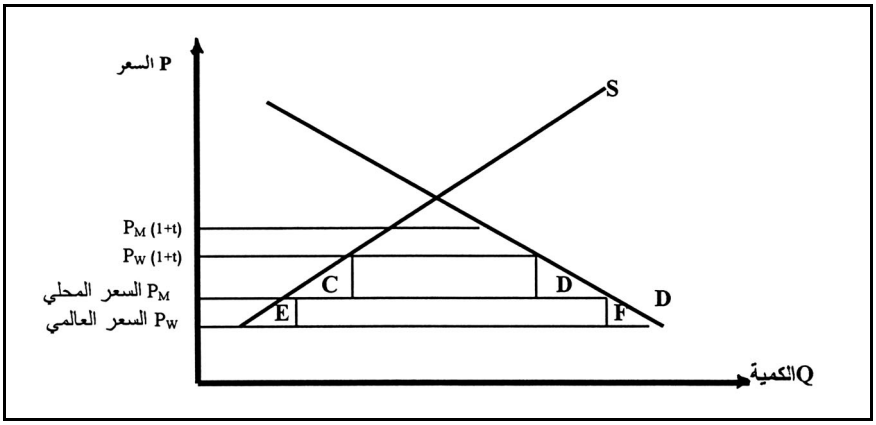

شكل رقم (٢) أثر التحويل التجاري

وتؤدي الآثار الديناميكية لإقامة اتحاد جمركي إلى كبر حجم السوق داخل التكتل الاقتصادي واستفادة دول التكتل من ميزة وفورات الحجم الاقتصادي (Economies of scale) في تخفيض الأسعار زيادة الكفاءة التوزيعية، نتيجة تخصص إحدى دول الاتحاد في إنتاج سلع (أو سلعة) محددة وفقاً لخطة أو برنامج تتفق عليه الدول الأعضاء.

اتفاقيات إقليمية لإقامة مناطق تجارة حرة:

يوجد حالياً كثير من التكتلات الاقتصادية التي ترتبط فيما بينها باتفاقيات من شأنها تحرير التجارة الداخلية بين دول الإقليم وإزالة كافة العوائق التجارية والرسوم الجمركية البينية إما دفعة واحدة وإما بشكل تدريجي وفقاً لجدول زمني محدد يتم الاتفاق عليه. ويتضمن جدول (١) التالي عشرة تكتلات لمناطق تجارة حرة وفقاً لاتفاقيات تختلف في مضمونها، ولكنها تتماثل في الأهداف والتوجهات. التي تسعى إليها، والتي تأتي في مقدمتها تحرير التجارة البينية بدول التكتل الواحد. ونعرض كمثال موجز لهذه الصور من التكتلات اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية «نافتا» The North America for Free Trade Agreement (NAFTA)، عقدت الاتفاقية تحت شعار منطقة التجارة الحرة (FTA) سنة ١٩٩٢ بين ثلاث دول في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأميركية، كندا، المكسيك)، وأهم أهداف هذه الاتفاقية، كما وردت فيها، هي:-

جدول رقم (١)

أسماء الأعضاء في عدد من التكتلات التجارية

التكتل التجاري	الأعضاء	تاريخ التأسيس
ميثاق أندين Andean	بوليفيا، شيلي (حاليا ليست عضوا) كولومبيا، الإكوادور، بيرو، فنزويلا	١٩٦٩
APEC التعاون الاقتصادي الآسيوي - الأطلسي	استراليا، كندا، الصين، هونج كونج، نيوزيلندا، اليابان، كوريا، تايوان، أمريكا الشمالية ودول رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN	اللقاء الأول ١٩٨٩ أمانة السر ١٩٩٢
ASEAN مجموعة دول جنوب شرق آسيا	بروناي إندونيسيا، ماليزيا، والفلبين، سنغافورة، تايلاند	١٩٩١
CACM السوق المشتركة لأمريكا الوسطى	كوستا ريكا، السلفادور، كونديورس من ١٩٦١ - ١٩٩٢، كوات مالا، نيكارجوا.	الاتفاق الأول ١٩٦١ الاتفاق الجديد ١٩٩٢
EAC مجموعة أفريقيا الشرقية	كينيا، تنزانيا، أوغندا	١٩٦٧ - ٧٧

تابع جدول رقم (١)
أسماء الأعضاء في عدد من التكتلات التجارية

التكتل التجاري	الأعضاء	تاريخ التأسيس
EC المجموعة الأوروبية	بلجيكا، دانمارك، فرنسا، ألمانيا، اليونان، Eire، إيطاليا، لكسمبرج، هولندية، إسبانيا، المملكة المتحدة	التوقيع الأول: ١٩٥٧ الاتفاق الجديد: ١٩٨٧ و١٩٩٣
EEA المنطقة الاقتصادية الأوروبية	EC-EFTA الوحدة الأوروبية – خلف أوروبا للتجارة الحرة	١٩٦٠
EFTA منطقة أوروبا للتجارة الحرة	النمسا، فنلندا، Liechtenstein، النرويج، السويد، سويسرا	١٩٦٠
NAFTA اتفاقية شمال أمريكا للتجارة الحرة	كندا، المكسيك، أمريكا الشمالية	التوقيع الأولى: ١٩٩٢
Mercosur إتفاقية السوق المشتركة للمخروط الجنوبي	أرجنتين، البرازيل، باراغواي، أورغواي	١٩٩٢

المصدر: Lang T. and C. Hines 1993 P. 43.

١ – تذليل الحواجز والعقبات بين دول الاتفاقية في تجارة السلع والخدمات.

٢ – تشجيع مفهوم «شروط المنافسة العادلة» التجارة الحرة والاستثمار ضمن نطاق المنطقة الحرة.

٣ – زيادة الحماية الجمركية على «حقوق الملكية الفكرية» (Intellectual Property) كبرامج الكمبيوتر وبراءات الاختراع في مجال بذور الزراعة والعقاقير الطبية.

٤ – تشكيل هيكل للتعاول المستقبلي وتعزيز منافع وفوائد الاتفاقية.

ويسترشد تكتل «نافتا» ببنود «الجات» ويتعاون مع منظمة التجارة العالمية (WTO) للتغلب على الخلافات والنزاعات المتعلقة بكيفية تنفيذ الأهداف السابقة، كما يساهم التكتل في كثير من القضايا البيئية المتعلقة بالندرة scarcity واستنزاف طبقة الأوزون وخطر التخلص من النفايات ومشاكل الحدود الأمريكية المكسيكية ومدى تضاربها مع مصالح النافتا.

ومن الأهداف الرئيسية بين الولايات المتحدة والمكسيك هي التخلص من الرسوم المفروضة على السلع المنتجة ضمن نطاق منطقة أميركا الشمالية، وقد بدأت عملية تقليص هذه الرسوم مع بداية سنة ١٩٩٤ تحت تصنيف فئوي للسلع شملت أجهزة الكمبيوتر والسيارات. وتسري سياسة تخفيض الرسوم على السلع الأخرى تدريجياً خلال فترات ومراحل زمنية معينة بحسب نوع السلعة، حيث قسمت السلع إلى مجموعات، يتم تحرير تجارتها بينياً وفقاً للجدول الزمني التالي:-

مجموعة أولى: إزالة فورية (تم العمل بها مع بداية يناير ١٩٩٤).

مجموعة ثانية: منطقة حرة بعد مرور خمس سنوات (١٩٩٨).

مجموعة ثالثة: منطقة حرة بعد مرور عشر سنوات (٢٠٠٣).

مجموعة رابعة: منطقة حرة بعد مرور خمس عشرة سنة (٢٠٠٨).

وتقع أغلب السلع الرئيسية في الولايات المتحدة ضمن المجموعة الأولى التي تخضع للإزالة الفورية للرسوم، أما المجموعات الأخرى يتم اختيارها طبقاً لدرجة حساسية وأهمية السلع خاصة المنتجات الصناعية المحلية والتي تتمتع بها البلدان الثلاث والتي تحتاج لفرض حماية جمركية عالية كصناعة الفولاذ.

وتؤكد الاتفاقية على التزام كل طرف بمنح المعاملة الدولية على سلع الطرف الآخر (المعاملة الدولية تعني مساواة معاملة سلع الطرف الآخر بالسلع المنتجة محلياً) عدا بعض الاستثناءات على المشروبات الكحولية والأدوات التقنية.

ويحرص أعضاء الاتفاقية على إلغاء القيود غير الجمركية على الواردات والصادرات كتراخيص وحصص الصناعات، وتم إعفاء عدد من الصناعات من هذه القيود كصناعات الآلات وقطع الغيار وصناعة النسيج وقطاعي الزراعة والطاقة.

وكما سعت الاتفاقية إلى إزالة جميع الضرائب المفروضة على السلع المصدرة ما لم يفرض عليها ضرائب مساوية فيما إذا استهلكت محلياً.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهم العوائق التي واجهت الاتفاقية هو رفض المكسيك إلغاء برامج إزالة الرسوم الجمركية على كثير من الواردات من الدول الآسيوية حيث إن هذه الواردات تستخدم ضمن مكونات إنتاج السلع والمنتجات التي تخدم الأسواق الأميركية والكندية، وستقوم المكسيك بحلول سنة ٢٠٠١ بإزالة العوائق والرسوم الجمركية وفقاً لهذه البرامج.

إن إزالة الرسوم الجمركية المكسيكية على المنتجات الأميركية والكندية له تأثير رئيسي ومباشر في زيادة قدرة هذه السلع على المنافسة داخل المكسيك وبدرجة فاعلية أعلى مقارنة بخفض الرسوم الأميركية على المنتجات المكسيكية، فمتوسط التعريفة المكسيكية على السلع المستوردة تقدر بـ ١٠٪ تقريبا وعلى المركبات الآلية ٢٠٪. ويسبب تخفيض هذه النسب إلى الصفر وجود هامش ربح متوقع للشركات الأمريكية التي باستطاعتها تأسيس نظام توزيعي فعال في المكسيك، في حين أن متوسط التعريفة الأميركية على السلع المكسيكية يبلغ ٣,٩٪ وعلى المركبات ٢,٩٪،وتخفيض هذه النسب إلى الصفر لن يؤثر في تحفيز الشركات المكسيكية للإنتاج في الأسواق الأميركية حيث إن هناك مخاوفَ من هجرة الشركات الأميركية إلى المكسيك والاستفادة بنسبة أكبر من مزايا منطقة التجارة الحرة. لذلك لم تكن دولة المكسيك متفائلة من جدوى اتفاقية نافتا،ولكن بشكل عام تبين أن هناك توقعات مستقبلية لارتفاع نسبة العمالة بالمكسيك نتيجة لتنامي الاستثمارات الأميركية في المكسيك.

تجارب دولية سابقة:

يوجد حالياً في الساحة الدولية أكثر من تكتل اقتصادي بدرجات وصور مختلفة،وذلك على مستوى قارات أوروبا وأميركا وآسيا وأفريقيا إضافة إلى استراليا ونيوزيلندة، وقد اتفقت هذه التكتلات في تحرير التجارة داخل كل منها إلا أن معظمها يختلف في نمط التعامل التجاري مع دول العالم خارج التكتل. ولم يرق هذا التعامل حتى الآن إلى مستوى الاتحاد الجمركي القائم على إقرار تعريفة جمركية خارجية موحدة يتم التعامل بها مع الدول خارج الاتحاد بالتزام كامل من الدول الأعضاء وبدون استثناءات مع تنفيذ كافة الشروط والإجراءات التي يتطلبها هذا الإقرار مثل التعريفة الموحدة والمنفذ الواحد وأسس تحصيل وتوزيع الحصيلة

الجمركية، وهذا ما تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تنفيذه ضمن اتحادها الجمركي.

وبالرغم من قلة التجارب المتكاملة في إنشاء الاتحادات الجمركية ومحدودية البيانات والمعلومات المتوفرة عن هذه التجارب فإن تجربة الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد هي أفضل التجارب القائمة وأكثرها وضوحاً وجدية.

ونقدم فيما يلي موجزاً بأهم ملامح التجارب الدولية القائمة وأهم الدروس المستفادة من هذه التجارب التي يمكن في ضوئها التوصل إلى أفضل سبل وإجراءات إقامة الاتحاد الجمركي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتتضمن التجارب التي تقدمها: الاتحاد الجمركي الأوروبي، الاتحاد الجمركي للسوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية «الميركوزر "MERCOSUR"، مجموعة الأندين «The ANDEAN Group».

الاتحاد الأوروبي European Union (EU)

تعد التجربة الأوروبية للاتحاد الجمركي أكثر التجارب الدولية نضجاً وأفضلها تطبيقاً، إضافة إلى وجود أوجه شبه بينها وبين دول مجلس التعاون الخليج العربي، مثل ارتفاع معدل دخل الفرد، وفرة رأس المال، حداثة هياكل البنية التحتية، درجة الحرية المتوفرة لتحرك عوامل الإنتاج، والرغبة الملحة والجادة لتحقيق التعاون والتكامل الإقليمي.

وقد بدأت خطوات التعاون الإقليمي في أوروبا الغربية في أواخر الأربعينات. وتم في عام ١٩٥٧ الاتفاق على تشكيل المجموعة الاقتصادية الأوروبية The European Economic Community (EEC)، وتكوّن الاتحاد الجمركي في عام ١٩٦٨ بوضع تعريفة جمركية خارجية واحدة لجميع الدول الأعضاء. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وتحت مظلة هذا الاتحاد حدثت عدة تطورات واتخذت مجموعة قرارات بلورت إلى حد كبير شكلاً محدداً جيد التعريف للاتحاد الجمركي الأوروبي.

ونوجز فيما يلي أبرز ملامح هذا الاتحاد وأهم التطورات والقرارات التي يمكن الاسترشاد بها في تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية: (مأخوذة من اتفاقيات الاتحاد الأوروبي).

١ – لم تكتمل صورة الاتحاد الجمركي الأوروبي إلا في عام ١٩٩٢.
٢ – التعريفة الجمركية الداخلية للسلع الصناعية تساوي صفراً (بعض العقبات الإدراية ما زالت قائمة).
٣ – التعريفة الجمركية الخارجية تبلغ حالياً ٦٪ تقريباً على الواردات من خارج دول الاتحاد، وستنخفض هذه النسبة مستقبلاً إلى ٣,٥٪ عند وفاء دول الاتحاد بتعهدها مع جولة أورجواي لاتفاقية «الجات».
٤ – السلع الزراعية مستثناة من هذه القواعد.
٥ – تجانس التشريعات والإجراءات المتعلقة بالمتلكات الصناعية والتجارية، والحقوق الفكرية، والخصائص السلعية من نوعية ومواصفات، وحماية المستهلك، وأوجه حماية المنافسة.
٦ – كل دولة عضو في الاتحاد يمكنها فرض ما تراه من ضرائب غير مباشرة داخل حدودها مثل ضرائب المبيعات وضريبة القيمة المضافة، حيث تمثل هذه الضرائب نسبة ملموسة من إجمالي الدخل المحلي لكل دولة.
٧ – يوجد صندوق تمويلي للاتحاد الجمركي تابع للخزانة المالية للاتحاد الأوروبي يتم تمويله من المصادر التالية:

- الرسوم الجمركية الموحدة (٦٪ حالياً) التي يتم تحصيلها عند أي منفذ أوروبي بغض النظر عن الدولة العضو المستوردة أو التي ستستقر فيها السلعة. وتشكل حصيلة هذه الرسوم ٢٢٪ من إجمالي ميزانية الاتحاد.
- الرسوم الجمركية التي تفرض على بعض أنواع المنتجات الزراعية المستوردة إضافة إلى مساهمات من المنتج المحلي يتم تحديدها. وتمثل حصيلة هذا البند نسبة ٢٪ من إجمالي ميزانية الاتحاد.
- يتم تحصيل نسبة ١,٤٪ من ضريبة القيمة المضافة، التي تفرضها الدول الأعضاء، لصالح ميزانية الاتحاد. وتمثل هذه الحصيلة نسبة (٥٥٪) من إجمالي ميزانية الاتحاد.
- يتم تحصيل نسبة محددة من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة كمساهمة منها في ميزانية الاتحاد. وتتحدد هذه النسب سنوياً، وتمثل هذه المساهمة نسبة ٢١٪ من إجمالي ميزانية الاتحاد.

٨ – يوجد حتى الآن استثناءات لكثير من السلع التي ترتبط بالنشاط الحكومي العام، والتي لا تنطبق عليها القواعد والشروط السابقة، مثل المعدات العسكرية وبعض القطاعات الخدمية الأخرى.

٩ – توجد مجموعة من التشريعات التي تحد من الهيمنة الاقتصادية وتمنع تركز الأنشطة التجارية والاتفاقيات المؤسسية التي يمكن أن تؤدي إلى الاحتكار وإضعاف الشروط التنافسية للسوق الأوروبي الحر.

١٠ – تستخدم حصيلة الصندوق التمويلي للاتحاد لتقديم مساعدات للدول الأعضاء، وتأخذ هذه المساعدات صيغ وأشكال متنوعة منها المنح والقروض المالية وحوافز البحث العلمي والتنمية ومساعدات اجتماعية، إضافة إلى المساعدات التي يتم تحديدها آنياً في أوقات الأزمات والمشكلات الإقليمية والقطرية غير المتوقعة.

١١ – ترتب على إقامة الاتحاد الجمركي الأوروبي ما يلي:

- ارتفاع المرونة الداخلية للطلب على الواردات من جميع الدول (من ١,٨ للفترة ١٩٥٣ – ١٩٥٩ إلى ٢,١ للفترة ١٩٥٩ – ١٩٧٠) مما أدى إلى زيادة حجم المبادلات التجارية لدول الاتحاد، (Balassa 1974).

- حدوث تطور ملموس في التجارة البينية والخارجية للسلع والمنتجات الصناعية، ولم يحدث التطور بنفس السرعة والمعدلات في كثير من الخدمات والقطاعات الأخرى والتي يتم معالجة بعضها مؤخراً وفقاً لإطار برنامج تم وضعه في عام ١٩٩٢.

- زيادة توجه دول الاتحاد إلى التخصص في الإنتاج بما يؤدي إلى تحقيق أفضل درجات التكامل بينها.

- ارتباط الاتحاد الأوروبي باتفاقيات تجارية دولية متباينة تختلف بحسب الدول والأقاليم والتكتلات والسلع التي تتعامل معها.

الاتحاد الجمركي للسوق المشتركة لدول أميركا الجنوبية «الميركوزر» The Mercosur

يأتي هذا التكتل في المرتبة الرابعة عالمياً من حيث الأهمية ويضم البرازيل والأرجنتين وباراجواي، وقد تم إنشاء هذا التكتل في عام ١٩٩١ وأقيم اتحاده الجمركي في يناير ١٩٩٥ والذي بموجبه:

١ – أزيلت جميع الحواجز والقيود والضرائب الجمركية بين دول الاتحاد مع السماح بدرجة من الحماية لبعض السلع الحساسة والاستراتيجية حتى تتمكن من التأقلم لمواكبة المنافسة الإقليمية والدولية على أن تزول هذه الحماية تدريجياً إلى أن تصل إلى الصفر.

٢ – سيتم تعديل التعريفة الخارجية لكل دولة عضو في الاتحاد بحيث تؤول تدريجياً في عام ٢٠٠١ إلى معدل واحد يتراوح بين ١٤٪ و١٦٪ بحسب نوع السلعة.

٣ – يعامل قطاعي السيارات والسكر معاملة خاصة خلال فترة الانتقال التي تنتهي في عام ٢٠٠١.

وقد اتبع تكتل الميركوزر سياسة تحريرية تجاه الدول والتكتلات الأخرى التي ارتبطت أو تتفاوض معها على تحرير التجارة بينها، مثال ذلك شيلي وبوليفيا اللتان لا تتمتعان بعضوية كاملة حتى الآن إلا أنه بعد فترة انتقالية مدتها ثماني سنوات ستشهد التعريفة الجمركية انخفاضات حادة بين الطرفين بالنسبة لمعظم السلع.

وفي ١٥ ديسمبر ١٩٩٥ تم في مدريد توقيع إطار اتفاق بين الميركوزر والاتحاد الأوروبي لزيادة التعاون الإقليمي بين الكتلتين كبداية لمرحلة مفاوضات من أجل تحرير التجارة بينهما. ويعد هذا الاتفاق هو الأول من نوعه في العالم؛ لأنه اتفاق بين تكتلين لإنشاء منطقة تجارة حرة بينهما أكثر اتساعاً مما هو موجود حالياً بين الدول المتجاورة.

وفي أوائل عام ١٩٩٥ رفعت البرازيل تعريفتها الجمركية من ٣٢٪ إلى ٧٠٪ على ١٠٩ سلعة مستثناة من الاتحاد الجمركي. وتشمل هذه السلع السيارات، والوسائل السمعية، والكماليات الاستهلاكية. وقد أكدت حكومة البرازيل على أن هذه

الزيادة ستكون لمدة سنة واحدة لمساعدة الاقتصاد البرازيلي لتخطي المشكلات الداخلية القائمة. وفي ٢٥ إبريل عام ١٩٩٥، أقر مجلس السوق المشتركة السماح للبرازيل بزيادة عدد سلعها المستثناة من ٣٠٠ إلى ٤٥٠ سلعة خلال عام ١٩٩٦، بينما بقي العدد ٣٠٠ سلعة لكل من الأرجنتين والأورجواي و٣٩٩ سلعة للباراجواي.

وبالرغم من النمو الملموس في التجارة البينية لتكتل الميركوزر، حيث بلغت نسبة النمو ٤٠٪ بين عام ١٩٩١ (٥,١ بليون دولار أميركي) وعام ١٩٩٢ (٧,١ بليون دولار)، فإن عدم تجانس السياسات الاقتصادية الكلية لدول التكتل سبب عدم توازن المبادلات التجارية بين هذه الدول عامة وبين البرازيل والأرجنتين خاصة، مما أدى إلى زيادة مؤقتة في التعريفة الجمركية التي تفرضها الأرجنتين على وارداتها من البرازيل من ٣٪ إلى ١٠٪ وذلك في نهاية عام ١٩٩٢. (Gibb and Michalak 1994).

مجموعة «الأندين» (The ANDEAN Group)

تتكون مجموع «الأندين» حالياً من بوليفيا، كولومبيا، أكوادور، بيرو، وفنزويلا، وبدأ هذا التكتل في عام ١٩٦٩ مكوناً من الدول الأربع الأولى إضافة إلى شيلي، وانضمت فنزويلا في عام ١٩٧٣، وانسحبت شيلي في ١٩٧٦.

ويهدف تكتل «الأندين» إلى ما يلي:-

١ - إزالة العوائق التجارية فيما بينها.

٢ - إنشاء اتحاد جمركي ذو تعريفة خارجية موحدة.

٣ - العمل على تجانس السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

٤ - تبني برنامج تصنيعي مشترك.

وقد تم في يناير ١٩٩٢ وضع تعريفة جمركية خارجية موحدة تتراوح فئاتها بين ٥٪ و٢٠٪ موزعة على النحو التالي:

١ - ٥٪ على المواد الخام.

٢ - ١٠٪ و١٥٪ على السلع غير تامة الصنع (الوسيطة).

٣ - ٢٠٪ على السلع النهائية. وهذا هو الحد الأقصى للتعريفة الخارجية الذي يجب أن لا تتعداه مع استثناء قطاع السيارات الذي فرضت عليه ضريبة جمركية نسبتها ٤٠٪.

وقد ترتب على هذا التكتل التجاري تنامي الإنتاج الإقليمي للسلع المصنعة من وزن نسبي قدره ٢٠٪ في عام ١٩٧٠ إلى ٥٠٪ في عام ١٩٨٩ ثم إلى ٨٣٪ تقريباً في عام ١٩٩٢.

السوق المشتركة لأميركا الوسطى The Central American Common Market (CACM)

تتكون السوق المشتركة لأميركا الوسطى من كوستاريكا، السلفادور، جواتيمالا، هندوراس، ونيكاراجوا (١٩٦٠).

وإضافة إلى تحرير التجارة بين دول السوق تم الاتفاق في أكتوبر ١٩٩٣ على فئات تعريفة جمركية موحدة هي: ٥٪، ١٠٪، ١٥٪، ٢٠٪ بحسب نوع السلعة المستوردة.

ولم يمنع الاتفاق بعض الدول الأعضاء من رفع تعريفتها الجمركية أو خفضها عن نسبة التعريفة الموحدة. ففي أوائل عام ١٩٩٥ أضافت كوستاريكا ٨٪ إلى فئات التعريفة المتفق عليها سابقاً، وفي مارس ١٩٩٥ تم إقرار التخفيض الذي قامت به السلفادور منفردة على تعريفة السلع الرأسمالية التي أصبحت ١٪ بدلاً من ٥٪.

الإتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا

The Southern African Customs Union (SACU) (1969)

يتكون الاتحاد من بوتسوانا، ليسوتو، سوازيلاند، ناميبيا وجنوب افريقيا. ولا يمكن القول بأن هذا التكتل الأفريقي يرقى إلى ما يمكن أن يسمى باتحاد جمركي بالمعنى المعروف، حيث إنه:

١ – يحق لكل دولة تغيير فئات التعريفة وفقاً لما تراه صالحاً لها.

٢ – عدم كفاءة نظام التعريفة الخارجية للتكتل، والتي وضعت بواسطة جنوب أفريقيا، نظراً لتركيبتها المعقدة وعدم استقرارها وتأثيراتها السيئة على صادرات الدول الأخرى الأعضاء.

وقد أشارت دراسة تحليلية حديثة لمنظمة التجارة الدولية (WTO) إلى عدم كفاءة التعريفة الموحدة لهذا التكتل، وأوصت بضرورة وضع تعريفة خارجية

موحدة تتسم بالاستقرار وتحفز التجارة البينية وتشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية.

الاتحاد الجمركي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية "The GCC Customs Union"

يرجع اتفاق دول مجلس التعاون الخليجي بخصوص إقامة منطقة تجارة حرة بينها إلى عام ١٩٨٣م، وذلك ضمن إطار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس، حيث أثير آنذاك موضوع التعريفة الجمركية الموحدة بحيث يبدأ تطبيقها تدريجياً ابتداء من عام ١٩٨٨.

إلا أنه حتى عام ١٩٩٧م لم يتعد موضوع التعريفة الجمركية الموحدة مرحلة الدراسات والمناقشات التي لم تتوصل إلى قرارات نهائية أو حتى تصورات متفق عليها بخصوص التحديد الكمي لهيكل التعريفة الموحدة والجوانب الأخرى المتعلقة بها، الإدارية والتنظيمية والتحصيلية والتوزيعية.

وتزايد الاهتمام بموضوع التعريفة الجمركية خلال عام ١٩٩٨ بين دول المجلس بدرجة ملموسة واكتسب البحث فيه زخماً كبيراً، وقد انعكس ذلك من خلال المساعي النشطة للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ومن خلال اجتماعات كثيرة متتالية للجان الفنية التي شكلت لهذا الغرض وفي مقدمتها لجنة الإتحاد الجمركي. ولم يقتصر اهتمام اللقاءات والدراسات على موضوع التعريفة الجمركية الموحدة بل تعداه إلى موضوع إقامة اتحاد جمركي لدول المجلس خلال فترة زمنية محددة بحيث يبدأ إنجاز متطلبات ذلك على مراحل ثلاث تبدأ بالاتفاق على هيكل التعريفة الجمركية، وتنتهي بتطبيق هذه التعريفة وبدء العمل بالاتحاد الجمركي اعتباراً من عام ٢٠٠٥ وفقاً لقرار قمة الرياض لقادة دول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت خلال الفترة ٢٦ – ٢٩ نوفمبر ١٩٩٩، وقد أوصت القمة بالبدء في إجراء تعديل تدريجي على هياكل التعريفة الجمركية في دول المجلس حتى تتساوى مع التعريفة الموحدة (٥,٥٪ للسلع الأساسية و٧,٥٪ لباقي السلع) وذلك قبل الموعد المحدد لقيام الاتحاد الجمركي.

وقد تم في هذا الإطار الاتفاق على بعض القضايا والمتطلبات مثل:-

١ – إزالة القيود التجارية بكافة أشكالها بين دول المجلس.

٢ – إقرار متطلب «المنفذ الواحد» ووضع الضوابط والإجراءات التي تعرِّفه وتحدد مهامه.

٣ – المعاملة الوطنية الواحدة لجميع السلع التي تنتجها الدول الأعضاء.

٤ – تقسيم السلع المستوردة التي ستطبق عليها قواعد الاتحاد الجمركي عند بدء العمل به في عام ٢٠٠٥، إلى سلع معفاه، وسلع أساسية تخضع لضريبة جمركية نسبتها ٥,٥٪، وباقي السلع تخضع لضريبة جمركية نسبتها ٧,٥٪. وتعد هذه النسب مقبولة إلى حد بعيد، حيث إنها خيار وسط (تقريباً) مقارنة بالهياكل الجمركية المعمول بها حالياً في دول المجلس والتي يبلغ حدها الأدنى ٢٪ تقريبا وحدها الأقصى ٢٠٪ تقريبا على عدد محدود من السلع الكمالية، كما أنها نسباً توفيقية حظيت بموافقة جميع الدول الخليجية التي تسعى إلى إنشاء الاتحاد الجمركي ليمثل تكتلا اقتصاديا وليس حائطاً جمركياً قويا.

وفي الحقيقة يتوفر للمجلس العديد من متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي نتيجة للإجراءات الاقتصادية التي تمت الموافقة عليها وإقرارها ضمن بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (١٩٨١)، إضافة إلى القرارات الاقتصادية الكثيرة للمجلس الأعلى في دوراته المختلفة التي تتعلق بحرية انتقال عوامل الإنتاج، وتوحيد الرسوم على الخدمات ونظم التسعير، وإقامة المشاريع المشتركة، وإزالة الحواجز والقيود التجارية البينية، وأيضاً العمل على توحيد التعريفة الجمركية.

ويمكن القول إنه يتوفر للمجلس قاعدة جيدة من الشروط والمتطلبات التي لم يتوفر مثلها لكثير من التكتلات الدولية التي تشكلت مؤخراً. ويرجع توفر بعض هذه المتطلبات نتيجة لقرارات واتفاقيات اقتصادية إقليمية سابقة، هذا إضافة إلى توفر كثير من العوامل الفريدة المشتركة والمميزة لدول المجلس مقارنة بالتكتلات الإقليمية الأخرى، مثل تجانس ووحدة التوجهات والأبعاد الثقافية والاجتماعية والدينية والسياسية والتاريخية.

ونوجز فيما يلي أهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية التي سبق عرضها، مع التركيز على الجوانب ذات العلاقة بالأمور التي نبحث عن حل خليجي لها:-

١ – يمكن أن يبدأ الاتحاد الجمركي بعدد محدود من الدول الأعضاء، مع إمكانية التوسع وزيادة عدد الأعضاء مستقبلاً على أساس القبول بالأسس والضوابط المعمول بها والأهداف والتوجهات المستقبلية للاتحاد.

٢ – كلما زادت السمات والخصائص المشتركة لدول الإقليم، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والسياسية، زادت فرص نجاح الاتحاد الجمركي في تحقيق المنفعة العامة والفردية وفي زيادة مستوى الرفاه الإقليمي والقطري بمعدلات كبيرة نسبياً.

٣ – يمكن لدولة عضو أو أكثر أن تمنح استثناءات لفترة زمنية انتقالية محددة بشأن اختلاف فئات تعريفتها الجمركية عن الفئات الخارجية الموحدة للاتحاد، على أن يتم ذلك بعد موافقة مجلس الاتحاد على هذه الاستثناءات ومبررات منحها، ويمكن أن يتضمن الاستثناء المؤقت بعض السلع التي تختارها الدولة وفقاً لضوابط محددة.

٤ – يفضل في بداية العمل بقواعد ونظم الاتحاد الجمركي تحديد فترة تجريبية انتقالية محددة يتم خلالها التنفيذ التدريجي لكافة الضوابط والإجراءات، وذلك إذا تعذر تنفيذها بشكل كامل وتام منذ البداية. ويعد هذا النهج أفضل كثيراً من إرجاء التنفيذ إلى وقت لاحق أو تخلف دولة أو أكثر عن اللحاق بالركب.

٥ – من الضروري العمل بصورة جادة ومستمرة لوضع وتعديل وتطوير لوائح وضوابط وشروط موحدة تطبق في جميع دول الاتحاد بخصوص: حماية المستهلك، حماية البيئة، تشجيع وتنظيم وتقنين المنافسة البينية الإقليمية، الحقوق المصرفية، تشجيع البحث العلمي، تنمية البنية التحتية البينية، والمساعدات والقروض المالية للدول الأعضاء عندما يلزم الأمر.

٦ – وجود صندوق تمويلي:

من الأهمية بمكان وجود صندوق تمويلي للاتحاد يستمد وارداته المالية من نسبة يتم الاتفاق عليها تستقطع من إجمالي الإيرادات الجمركية قبل توزيعها، وتستخدم هذه الواردات في تعويض الدول التي تنخفض عوائدها الجمركية عن تلك التي كانت تحققها قبل بدء العمل بالتعريفة الموحدة إضافة إلى إمكانية استخدام جزء من هذه الموارد في تمويل برامج ومشروعات التنمية البينية بين دول الاتحاد. ويمكن أن يساعد إقرار مثل هذا الصندوق في الاتحاد الجمركي الخليجي على تعويض الدول التي يتوقع أن تقل حصتها من العوائد الجمركية عن ما كانت تحققه سابقاً قبل قيام الاتحاد.

٧ – النظر إلى الاتحاد الجمركي كنقطة بداية أو حلقة أولى من سلسلة من الخطوات والإجراءات الأكثر تقدماً في مجال التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي. فالسوق المشتركة. وتكامل الأسواق النقدية والمالية. والعملة النقدية الموحدة ما هي إلا حلقات متتالية يمكن أن تتبع إقامة الاتحاد الجمركي بشكل عام والاتحاد الجمركي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل خاص.

الخلاصة وأهم الاستنتاجات:

بينت الدراسة ضرورة توفر الشروط التالية لنجاح الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون للخليج العربي:

١ – حرية انتقال السلع ذات المنشأ الوطني داخل الاتحاد.

٢ – تقليص الرسوم الجمركية أو الغاؤها بين الدول الأعضاء.

٣ – فرض تعريفة موحدة بين دول الاتحاد من جهة وبين العالم الخارجي من جهة أخرى.

٤ – معاملة جميع منافذ دخول السلعة الأجنبية كمنفذ واحد من حيث الإجراءات القانونية والإدارية والمالية بغض النظر عن بلد الدخول.

٥ – تقليص القيود الكمية بين الدول الأعضاء كحصص الاستيراد أو التصدير.

٦ – حرية انتقال العمالة ورأس المال بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

٧ – تنمية وتطوير وسائل الاتصال والمواصلات البينية داخل إقليم الاتحاد.

٨ – توحيد وتنظيم القواعد العامة للمنافسة الداخلية بين دول الاتحاد، وقوانين

الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والتملك والدعم والمساعدات المؤسسية.

٩ – تجانس السياسات الاقتصادية والنقدية للدول الأعضاء.

١٠ – التوجه نحو تبني سياسات متشابهة أو متماثلة في مجالات التعليم العام والمهني.

أما ما يتعلق بإنشاء الاتحاد الجمركي، فقد أكدت الدراسة ضرورة استيعاب الدروس المستفادة من التجارب الدولية السابقة في مجال إقامة الاتحادات الجمركية مع التركيز على الجوانب التي تتفق مع ظروف دول مجلس التعاون الخليجي:

١ – يمكن أن يبدأ الاتحاد الجمركي بعدد محدود من الدول الأعضاء، مع إمكانية التوسع وزيادة عدد الأعضاء مستقبلاً على أساس القبول بالأسس والضوابط المعمول بها والأهداف والتوجهات المستقبلية للاتحاد.

٢ – كلما زادت السمات والخصائص المشتركة لدول الإقليم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والسياسية زادت فرص نجاح الاتحاد الجمركي في تحقيق المنفعة العامة والفردية وفي زيادة مستوى الرفاه الإقليمي بمعدلات كبيرة نسبياً. ومن الجدير بالذكر أن أحد أهم دوافع الإسراع في قيام الاتحاد الجمركي الخليجي هو رفض الاتحاد الأوروبي مناقشة أي اتفاقيات اقتصادية أو تجارية مع كل دولة على حدة من دول المجلس وإرجاء ذلك إلى ما بعد قيام الاتحاد الجمركي الخليجي نظراً لتشابه القضايا المطروحة بوجه عام والصادرات الخليجية من المنتجات البترولية بوجه خاص. وعموما فإن تشابه منتجات وصادرات وواردات الدول الخليجية يزيد من فرص نجاح الاتحاد الجمركي في منحها قوة تفاوضية جماعية أكبر يمكن من خلالها تحقيق أفضل الشروط لمبادلاتها التجارية الدولية.

٣ – يمكن لدولة عضو أو أكثر أن تمنح استثناءات لفترة زمنية انتقالية محددة بشأن اختلاف فئات تعريفتها الجمركية عن الفئات الخارجية الموحدة للاتحاد، حيث يتضمن الاستثناء المؤقت بعض السلع التي تختارها الدولة وفقاً لضوابط محددة.

٤ – يفضل في بداية العمل بقواعد ونظم الاتحاد الجمركي تحديد فترة تجريبية

انتقالية محددة يتم خلالها التنفيذ التدريجي لكافة الضوابط والإجراءات، وذلك إذا تعذر تنفيذها بشكل كامل وتام منذ البداية. وينعكس هذا الأمر من قرار القمة الخليجية التي عقدت في الرياض خلال الفترة ٢٦ – ٢٩ نوفمبر ١٩٩٩ ببدء عمل الاتحاد في مارس ٢٠٠٥، حيث ستكون الفترة قبل هذا التاريخ هي فترة انتقالية.

٥ – حماية الصناعات الناشئة الوطنية وتشجيع إقامة صناعات جديدة حديثة تعمل على نقل وتوطين التكنولوجيا المتقدمة التي تتلاءم مع العوامل المناخية والبيئية والاقتصادية لدول المجلس.

٦ – العمل على تخطيط الصناعات وتنسيق الاستثمار الصناعي في دول المجلس تفادياً للازدواج الصناعي.

٧ – مراعاة تلبية الحاجات الأساسية لمواطني دول المجلس وتوفير المتطلبات الضرورية لبناء البنية التحتية والقاعدة الإنتاجية المشتركة لدول المجلس من خلال تباين معدلات الفئات المختلفة لهيكل التعريفة وفقاً لتصنيف واقعي دقيق لمجموعات السلع التي يتم استيرادها يأخذ في الحسبان الواقع الحالي والتغيرات المستقبلية المتوقعة والمطلوب إحداثها.

٨ – تيسير التجارة البينية وتنميتها داخل دول المجلس وخاصة المنتجات ذات المنشأ الوطني، مما يساعد على نمو الإنتاج وزيادة مستوى الرفاهية.

٩ – تشجيع فرص الاستثمار الوطني والأجنبي وتوفيرها في دول المجلس.

١٠ – تنمية تجارة إعادة التصدير (من غير المناطق الحرة) إلى خارج دول المجلس وخاصة الأسواق المجاورة.

١١ – وأخيراً مراعاة عدم تنامي المستويات العامة للأسعار في دول المجلس بمعدلات عالية حيث إن المعدلات المرتفعة نسبياً للتعريفة الجمركية يمكن أن تسبب ضغوطاً تضخمية غير مرغوبة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

المراجع

- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. ١٩٩٣. **التعريفة الخارجية المشتركة: الوضع الراهن وطرق التنفيذ**. المملكة العربية السعودية.
- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. يونيو ١٩٩٨. **ورقة الأمانة العامة بشأن إقامة اتحاد جمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**. المملكة العربية السعودية.
- الإدارة العامة للجمارك ١٩٩٤. **جدول النظام المنسق لتصنيف وتبويب السلع**. الكويت. الصادر عن مجلس التعاون الجمركي في بر وكسل.
- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. ١٩٩٨. **محاضر الاجتماعات للجنة الفنية المكلفة بمناقشة الموضوعات المرتبطة بالاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي**. المملكة العربية السعودية.
- إدارة التعاون الاقتصادي العربي والخليجي. مراقبة شؤون مجلس التعاون. يناير ١٩٩٨. وزارة المالية. **القرارات الاقتصادية الصادرة من قبل المجلس الأعلى لدول الخليج العربية. الدورة (الأولى – الثامنة عشر). الكويت.**
- مصطفى سلامة. ١٩٩٨. **قواعد الجات**. بيروت. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- نبيل حشاد. ١٩٩٥. **الجات ومستقبل الاقتصاد العالمي العربي**. القاهرة. دار النهضة العربية.
- Abrams, Richard. K, Peter K. Carnelius, Per L. Hedfors and Gunnar Tersman. 1990. The Impact of The European Community's Internal Market On the EFTA. *International Monetary Fund*, Occasional paper No. 74. pp 49-67.
- Artis, M. and N. Lee (eds.). 1974. *The Economics of the European Union*. Oxford U.K.: Oxford University Press.
- Bagwell, K. and R.W. Staiger. 1997. Multilateral Tariff Cooperation during the formation of Customs Unions. *Journal of International Economics,* Volume 42. Nos. 1/2. February 1997. PP. 91-124.

- Balassa, B. 1974. *Trade Creation and Trade Diversion in the European Common Market: An Appraisal of the Evidence*. Manchester School, 62/2, pp. 93-135.
- Baldassarri, M., M. DiMatteo and R. Mundell. 1994. *International Problems of Economic Interdependence*. Rome: St. Martin's Press.
- Baldwin, R. 1994. *Towards an Integrated Europe*. London: Center for Economic Policy Research.
- Cassou, Steven P, and John Hause. 1999. Uniform Two - Part Tarriffs and Below Marginal Cost Prices: Disneyland Revisited. *Western Economic Association International,* Economic Inquiry Vol. 37, No. 1:74-85.
- Cecchini P. 1992. *The European Challenge*. England: Wildwood House, pp. 84-98.
- Cott, B. 1992, *The Trade Trap*, Oxford, ch 1.
- Emerson, M., M. Aujean, C. Michel, g. Philippe and J. Alexis, 1988. *The Economics of 1992*. New York: Oxford University Press.
- Eurostat. 1992. *Basic Statistics of the Community, 29th Edition,* Official Publications of the European Community, Luxembourg.
- GATT. 1979. *Agreement on Implementation of Article VI of the GATT*. Geneva: GATT.
- Gibb, R. and W. Michalak, edited 1994. *Continental Trading Blocs, The Growth of Regionalism in the World Economy*. England: John Willey & Sons.
- Hariharan, Govind and Howard J. Wall. 1992. Intertemporal Optimization Under Threat of VER. *Journal of International Economic Integration* 7(1) Spring, pp 45-57.
- IMF 1989. *International Financial Statistics*. Washington D.C.
- Jans, Ivette, Howard J. Wall and Govind Hariharan. 1995. Protectionist Reputations and The Threat of Voluntary Export Restraint. Blackwell Publisher Ltd. *Review of International Economics* 3 (2), 199-208.
- Krugman, P. R. and M. Obstfeld, 1988. *International Economics, Theory and Policy*. London: Scott, Foresman.
- Lang, T. and C. Hines, 1993. *The New Protectionism*. London: Earthscan.

- Michalopoulos, Constantine. 1999. *The Developing Countries In The WTO*. Blackwell Publisher Ltd. 117-143.
- Micossi, S. 1988. *The Single European Market: Finance*. Branco Nazionale del Lavoro, no. 165, pp. 217-35.
- Molle, W. 1994. *The Economics of European Integration*: Theory, Practice, Policy. (Second edition), Aldershot: Dartmouth.
- Newman, M. 1991. *Britain and the European Community: the impact of membership,* in: V. Lintner and S. Mazey (ed.). The European Community: Economic and Political Aspects, McGraw-Hill, London, pp 146-164.
- Panagariya, A. 1990. *How Should Tariffs be Structured?* World Bank, Washington, D.C.
- Rich, D. Z. 1992. *The Economics of International Trade: An Independent View*. New York: Quorum Books.
- Srinivasan, T. N. 1995. *Developing Countries and the Multilateral Trading System: From GATT (1947) to the Uruguay Round and the Future Beyond*. Prepared for the Economic Development Institute, World Bank (September 1995).
- Swann, D. (ed.). 1992. *The Single European Market and Beyond: A Study of the Wider Implications of the Single European Act*. London: Routledge.
- Tsoukalis L. 1991. *From Customs Union to the Internal Market*. New York: Oxford university Press.
- Wall, Howard J. 194. The Non-Equivalence of Specific and *Ad Valorem Tariffs* with Quality - Differentiated Goods. *Journal of Economic Integration* 9 (1) March, 80-93.
- Williams, A.M. 1994. *The European Community*. (Second edition), Oxford U.K.: Blackwell.
- World Bank. 1988. *The World Bank Atlas*. Washington D.C.